التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/٢

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

الولايات المتّحدة وتصعيد سباق التسلح في الشرق ألأوسط

تعليق لـــ "دومينيك موران" (في تل أبيب)؛ شبكة الدراسات الأمنية الدولية؛ ٢٠٠٧/٧/٣١

سيعقد وفد أميركي رفيع المستوى محادثات مع وزراء خارجية من دول عربية حليفة في منتجع شرم الشيخ في البحر الأحمر اليوم (الثلاثاء) حول رزمة عسكرية تم التخطيط لها لدول شرق الأوسط الحليفة. وقالت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، التي إنضم إليها في جولتها الشرق أوسطية وزير الدفاع روبرت غايتس، للمراسلين بأنّ الرزمة المعروضة هي إمتداد للعلاقات الموجودة سابقاً، وبأنها مصممة لدعم حلفاء الولايات المتّحدة في الخليج الفارسي.

ومن شرم الشيخ، يطير غايتس ورايس الى جدة لإجراء محادثات مع المسؤولين السعوديين حول الحزمة. إذ من المتوقع أن تتلقى القوات السعودية القسم الأعظم من حزمة الأسلحة مع مشتريات مدعومة مالياً (من الحكومة) تصل قيمتها إلى ٢٠ مليار دولار أميركي، بحسب ما هو مخطط لها. كما من المتوقع أن تتلقى مصر أيضاً مبلغ ١٣ مليار دولار أميركي على إمتداد العقد المقبل.

وبرغم جهود رايس بتصوير مبيعات الأسلحة المزمع عقدها بصفتها مزايدة للمحافظة على "توازن" القوى في المنطقة، فإنه من الواضح بأنّ الهبة الأميركية هي بقصد دعم صناعة السلاح الأميركي. أما الشركات الأميركية فتتمتع أساساً بموقع مهيمن لها في السوق، مع تقرير لمعهد أبحاث ستوكهولم للسلام الدولي يذكر فيه بأنه " شكلت ٤٠ شركة أميركية ما نسبته ٦٣% من أبرز ١٠٠ صفقة سلاح قيمتها ٢٩٠ مليار دولار وذلك في العام ٢٠٠٥".

أما في الخليج الغني بالنفط، فيعتبر بؤرة منفصلة ومميزة لكبار مصدري الأسلحة في الوقت الحاضر بما يتعلق بالحاجة المتوقعة لتوسع عسكري سريع من جانب دول الخليج، بضوء التهديد المفترض الذي تشكله إيران. أما إحدى الدول المستفيدة الرئيسة والمقصودة من الحزمة، تمثل الإمارات العربية المتّحدة نموذجاً صالحاً للتحديات التي تواجه صناعة السلاح الأميركي في المنطقة.

ففي حين توجد علاقة مترسخة من خلال صفقات، كإتفاقية ١٩٩٩ لشراء ٨٠ طائرة F-16، إنتقلت الإمارات العربية المتّحدة لإنشاء صناعة أسلحة محلية هامة وتنويع قاعدتها المزودة لها بالسلاح، والقيام بعمليات شراء هامة للأسلحة من بريطانيا، فرنسا، وروسيا منذ منتصف التسعينات.

وفي شباط، أعلنت شركة أيرونوتيك الدفاعية والفضائية الأوروبية (EADS) عن عملية شراء إماراتية لطائرة A330 MBTT المُزوّدة للوقود جو– جو في إشارة واضحة بأنّ سلاح الجو الإماراتي يتطلع لبناء قدراته بنشر قواته في شمال الخليج والعراق، إذا كان الأمر ضرورياً. ويبدو بأن العرض الأميركي الحالي يتضمن وعوداً بأنظمة أسلحة متطورة، التي ستشكل حافزاً قوياً للإمارات العربية المتّحدة كمقدمة لصفقات تسلح مستقبلية على أساس أسلحة أميركية. وللإمارات العربية المتّحدة علاقات ديبلوماسية، ثقافية وإقتصادية مع إيران أقوى من علاقات الدول الخليجية الأخرى، وستنظر الولايات المتّحدة إلى عرض الأسلحة، على الأرجح، كوسيلة لسحب الإمارات بعيداً عن هذا الإرتباط مع إيران.

أما حقنة إدارة بوش المالية داخل القوات المسلحة للدول الخليجية المتحالفة، التي من المرجح أن تكون مترافقة مع ضغوط ديبلوماسية قوية خلف الكواليس، فيمكن إعتبارها بمثابة مجهود، أيضاً، لكبح النفوذ الروسي والصيني المتنامي في مجال تجارة الأسلحة التقليدية الإقليمية، تطوير البنية التحتية المدنية، والخطط النووية. وقد قبلت الحكومة الإسرائيلية الرزمة الأميركية بصفتها "أمر واقع"، وذلك في إنقلاب أساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية الماضية.

وقد تم شراء القبول الإسرائيلي بدعم يقدر بـــ ٢٥ % من هبات المساعدات العسكرية الأميركية السنوية، والبالغة ٣ مليار دولار أميركي، الأمر الذي يشكل إعترافاً إسرائيلياً بتحول في الأولويات الإقليمية الأميركية بعيداً عن الأزمة الإسرائيلية– الفلسطينية الى حماية مصالحها الإستراتيجية في الخليج عقب الإنسحاب الحتمي للجنود من العراق.

وفي حين أن هذا الأمر غير مصرّح به علناً، فإنّ ما جمع إسرائيل والدول العربية الحليفة لأميركا معاً هو التهديد المشترك المنظور لنمو النفوذ الإيراني. كما جمعهم تفتح وتطور الجماعات المسلحة السنية وما يتصل بذلك من تعزيز وتقوية للإسلام السياسي في مصر، الأراضي الفلسطينية والأردن.

وعلى ما زعم، فقد عقد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت محادثات مع الديبلوماسي السعودي البارز الأمير بندر بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود في شرم الشيخ في تشرين الأول. وبندر هو سفير سعودي سابق الى الولايات المتّحدة ويُعتقد بأنه حليف مقرب لبوش، وبأنه كان مؤيداً لترشيحه الرئاسي في العام ٢٠٠٤. ومن المفهوم بأنه أحد الزعماء للخط المناهضين للتسوية بقوة في تعاملات المملكة السعودية مع إيران.

ويرأس الأمير مجلس الأمن القومي النافذ، وكان متورطاً في العام ١٩٨٥ بصفقة اليمامة التي وافق بها سلاح الجو البريطاني، على ما زعم، على دفع أكثر من ملياري دولار لحسابات السفارة التي كان يهيمن عليها الأمير بدوره مقابل صفقة أسلحة بقيمة ٨٠ مليار دولار.

وهناك هواجس متنامية في الولايات المتّحدة بخصوص العلاقة الإستراتيجية الوثيقة مع السعوديين. ففي مقابلة يوم الإثنين مع الـــ CNN، سعى السفير الأميركي الأسبق الى العراق، زلماي خليل زاد، الى التقليل من أهمية ملاحظات كان قد طرحها قبل يوم من المقابلة متهماً العربية السعودية بلعب دور مزعزع للإستقرار في العراق، عندما أشار قائلاً: "أما بالنسبة للعراق... فإنّ المنطقة ستستفيد من تعزيز تعاون سعودي أكبر نحو إستقرار الوضع".

وقال البرلماني الديمقراطي، أنطوني وينر، الذي سيقدم قراراً لسد الطريق أمام مشروع الحزمة الأميركية، لـــ "الواشنطن بوست" أنه "بالرغم من حقيقة قيام الإدارة بكل شيء لتصويرها (العربية السعودية) كجزء من العالم العربي المعتدل، فإنّ أعضاء الكونغرس من الحزبين يشككون بذلك بشكل متزايد".

وفي حين يتم كبت الإنتقاد الأميركي للعرض المالي والتسلحي إلا أن ذلك يرفع قضية أساسية حول ما إذا كان الإتفاق والإرتفاع الهام في المساعدات العسكرية العالية المستوى لإسرائيل ومصر يساهم بتصعيد التوترات في الخليج والمنطقة ككل. ومن الواضح أنّ لهذه التوترات وقع رئيس على الإقتصاد العالمي، مع أسعار البترول الخام المرتفعة إرتفاعاً حاداً في الأشهر الأخيرة وتأثير ذلك على هواجس التزود بهذه

المادة، وبأنّ تصعيداً ما في التوترات في الخليج، حيث القوات البحرية الإيرانية و تلك التي بقيادة أميركية عالقة أساساً وسط أزمة توتر، ليست في صالح حلفاء أميركا الإقليميين.

كما أصبح ظاهراً بأنّ العلاقة المصنوعة سابقاً، حتى ولو أنها متقطعة، من قِبَل إدارة بوش بين الإصلاح الديمقراطي والمدني وبند المساعدات العسكرية، قد تم تناسيها الى حد كبير. فقرار مجلس النواب في شهر حزيران بإقتطاع مبلغ ٢٠٠ مليون دولار أميركي في مجال الهبات العسكرية السنوية لمصر على خلفية قمع المعارضة السياسية، قد تم عكسه الآن بشكل مؤثر وفعال بالإرتفاع المرتقب في مُرتّب الجيش.

في النهاية، سوف تعمل الحزمة العسكرية المخطط لها على تقويض سلطة الحكومات العربية المتلقية لهذه الحزمة، والتي ينظر إليها أساساً بصفتها متملقة ومداهنة من قِبَل قطاعات هامة من مواطنيها، في حين يشجع ذلك التورط المتزايد للدول المجاورة في الحرب الأهلية العراقية، وفي إنتقال نزيف هذه التوترات الى داخل الخليج.

وبالرغم من المعارضة العنيدة والصلبة للحكومات المتلقية، من الواضح بأنّ الحزمة العسكرية مصممة لخلق جبهة أمر واقع عربية سنية ضد إيران، في الوقت الذي تتزلق فيه المنطقة بشكل أعمق إلى داخل أزمة.

تغذية سباق التسلح وحده

جينسا؛ ٢٠٠٧/٧/٣٠

إعتادت الولايات المتّحدة والإتحاد السوفياتي بيع السلاح لزبنائهما الشرق أوسطيين، خالقين بذلك سباق تسلح شرقي– غربي. أما إحدى الغرائب، فكانت بيع الحكومة الأميركية السلاح لكل من إسرائيل وأعداء إسرائيل– صفقة بيع للعربية السعودية أو مصر المحفزة لمبيعات مضادة الى إسرائيل، في حين باع السوفيات السلاح لسوريا، العراق وإيران (ما بعد ١٩٧٩). إنه عهد جديد وقصة قديمة.

فالعربية السعودية ودول الخليج ستشتري ما قيمته عدة مليارات من الدولارات من السلاح العالي التقنية من أميركا بحسب ما هو مفترض، لأنها قلقة بشأن التهديدات الإيرانية. وسيكون على الولايات المتّحدة تزويد إسرائيل هي الأخرى بالأسلحة، بحيث يمكنها الدفاع عن نفسها ضد ما تتلقاه السعودية أو لضمان بأنّ لا يعارض أصدقاء إسرائيل في الكونغرس المبيعات السعودية. كما أنّ مصر، المشدودة بإحكام الى "تفاهم" كامب دايفيد (الذي ليس بالفعل جزءاً من إتفاقيات كامب دايفيد) تطالب بنسبة مئوية مما يُباع الى إسرائيل.

أما الموقف الأميركي فمتوقع على أساس الفرضية القائلة بأنّ إيران سوف تهاجم العربية السعودية مباشرة، وبأنه سيكون على السعوديين الرد وحدهم– كلا المقترحين مريبان "*جداً*". إذ على الأرجح جداً أن تقوم إيران بتخريب وتدمير المملكة بتحريضها أوساط الشيعة في المنطقة المنتجة للنفط على التمرد. أما إذا كانت إيران غبية للغاية وشنت هجوماً مباشراً، فمن غير الوارد أن تقف الولايات المتّحدة جانباً وتسمح للعربية السعودية– التي ضمنّا أمنها على المدى الطويل لأكثر من ٥٠ عاماً– بمواجهة إيران وحدها.

لكن، وبإختيارنا، فتحت الإدارة الطريق أمام مبيعات السلاح بنفس اللحظة التي كان الروس يتطلعون، بصفتهم ضامناً عسكرياً، الى عودة الدخول الى المنطقة وذلك من دون أية أعراف أو أنظمة أو أفكار أميركية– أو سوفياتية قديمة– بالية.

أما بوتين، الذي هو بحاجة لتهدئة إيران لأنه أجّل، مرة أخرى، تزويد مفاعل بوشهر بالوقود النووي عالماً بأنّ الولايات المتّحدة لا يمكنها أن تعارض ذلك كثيراً، فقد أعلن بيعه طهران طائرات بعيدة المدى. ولأنّ روسيا غارقة بالمال بسبب أسعار الطاقة المرتفعة، فقد عفا بوتين عن ديون سوريا للإتحاد السوفياتي ممهداً الطريق أمام مبيعات جديدة للأسد بالدّين.

وبطريقة ما، يبدو من المرجح جداً أن الزبائن الروس سوف يستخدمون السلاح الروسي أكثر مما سيستخدم الزبائن الأميركيون السلاح الأميركي للدفع قدماً بأهداف الراعين لهم.

ماذا عن إسرائيل؟ من الواضح أنّ المبيعات الإسرائيلية قد تم توقيتها لإضعاف المعارضة الإسرائيلية للمبيعات السعودية– وقد نجح ذلك. فالولايات المتّحدة وإسرائيل تنظران، بإتفاق وإنسجام كامل، الى التهديد الذي تشكله إيران تجاه المنطقة– التهديد النووي والأصولية الإسلامية الشيعية.

وتبدو الإدارة الأميركية والإسرائيلية متفقتان ومنسجمتان بشأن ضم العربية السعودية الى دائرة البلدان المتفقة والمنسجمة(ضد إيران). لكن في حين أنّ العربية السعودية سعيدة بصعودها الى العربة المعادية لإيران، فإنّ على الولايات المتّحدة وإسرائيل أن تكون واضحتين بشأن حقيقة الأصولية الإسلامية "*السنية*"، وبأنها تشكل تهديداً لكلا البلدين من خلال تمويل القاعدة، تصدير المقاتلين الى العراق، وتصدير الإيديولوجية العنيفة المعادية للسامية وللغرب حول العالم.

فعدو عدوي يمكن أن يكون عدوي أيضاً– كما تثبت العربية السعودية.